٩

مسألة الكحل في الدرس النحوي

د. علي بن عامر الشهري

الأستاذ المساعد بكلية العلوم والآداب بتنومة – جامعة الملك خالد

• حصل على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، بأطروحته (الاحتجاج عند أبي زرعة في كتابه حجة القراءات).

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، بأطروحته (تحقيق حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: من أول الكتاب إلى نهاية باب أعلم وأرى).

E : dr.alialshehri5@gmail.com

الملخص

موضوع البحث: مسألة الكحل في الدرس النحوي.

أهداف البحث: تناول هذه المسألة بالدراسة والوقوف على صحة هذا الاستعمال.

منهج البحث: تناولت أفعل التفضيل وعمله بشكل عام، ثم تناولت مسألة الكحل تحديدًا بمزيد من الإيضاح، وبينت شروط عملها كما ذكرها النحويون وتعليلهم لرفعها للاسم الظاهر، وكذلك صورها في الاستعمال النحوي.

أهم النتائج: ختمت البحث بخلاصة بينت فيها صحة هذا الأسلوب، وفصاحته، وأنه عربي جيد، وإن كان قليل الاستعمال في كلام العرب.

التوصيات: يوصي الباحث بالعناية بدراسة كتب التراث، وخصوصًا بعض اللهجات التي يقل استعمالها، وربما نسبها بعضهم إلى اللحن.

الكلمات المفتاحية: مسألة الكحل – نحو .

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين...

أما بعد..

فأحيانًا يستهوي الإنسان عنوانٌ، أو موضوع معين يشدُّ انتباهه ويشتغل به، وأذكر أنني سمعت هذه المسألة من أستاذ فاضل وأنا في مرحلة البكالوريوس فقد سمعته يقول: إن أفعل التفضيل لا يرفع فاعلًا ظاهرًا إلا في مسألة الكحل[١]، وقد خطرت هذه المسألة ببالي بعد الحصول على درجة الدكتوراه وأنا أفكر في أبحاث الترقية، فتذكرت قول ذلك الأستاذ القدير فعدت إلى كتب النحو، وبدأت أقرأ حول هذه المسألة في مظانها ثم استشرت أحد الأساتذة الفضلاء فشجعني على بحثها، ولأن هذه المسألة جزء من باب من أبواب النحو- هو (**أفعل التفضيل**)؛ ولذلك فالنحويون يتحدثون عنها ضمن مسائل هذا الباب، وقد أفردها ابن الصائغ بدراسة مستقلة سماها: (**كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر**) تناول فيها مسألة رفع أفعل للاسم الظاهر، وأكثر من نقل نصوص العلماء فيها، ويبدو أن السيوطي وابن طولون قد تأثرا به فنقلا المسألة بأغلب ألفاظها كما جاء في (**الأشباه والنظائر**)[٢] للسيوطي، وفي (**المسائل الملقبات في علم النحو**)[٣] لابن طولون الدمشقي، وهذا الكتاب مفيد حيث جمع المسألة وقد تميز بكثرة النقل عن العلماء.

وأما بحثي هذا فسيتناول المسألة من حيث الآتي: صيغتها – عمل أفعل التفضيل – استعمالها في الدرس النحوي، من حيث رفع الظاهر والمضمر، بنوعيه (المستتر والبارز)- ثم شروط عملها، وتعليل العلماء لرفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر،

(١) هو الدكتور عبدالله النجدي، درسني في جامعة الإمام فرع الإحساء ما بين عام ١٤١٦هـ وعام ١٤١٩هـ. وعمل بعدها في جامعة أم القرى وهو أستاذ في كلية اللغة العربية بالزقازيق/ جامعة الأزهر – مصر.

(٢) السيوطي (٤/ ٢٤٣).

(٣) (ص ٨١).

وصور هذه المسألة في الاستعمال النحوي، وسبب تسميتها بهذا الاسم، وشواهدها من الحديث النبوي، وكذا من كلام العرب شعرًا، ونثرًا، وتخريج بعض الأحاديث التي يمكن أن تكون إحدى الركائز الأساسية في شواهد المسألة، وفيما يلي تقسيم المباحث:

١- تعريف أفعل التفضيل وصيغته الأصلية.

٢- عمل أفعل التفضيل.

٣- مسألة الكحل في الدرس النحوي- وهي مسألة البحث.

٤- شروط عمل أفعل التفضيل.

٥- تعليل النحويين لمسألة الكحل.

٦- الشواهد على عمل مسألة الكحل.

ثم ختمت البحث بخلاصة ضمنتها أهم النتائج التي وصلت إليها.

أسأل الله العون والتوفيق.

صيغة اسم التفضيل الأصلية

الصيغة الأصلية لاسم التفضيل هي (أفعل)، وقد حذفت هذه الهمزة من لفظتي (خير، وشر). لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتها (أحب) فيقال فيها (حب) كقول الشاعر:

وزادني كلفا في الحب أن مَنَعت وحبُّ شيء إلى الإنسان ما منعا[١]

وقد يستعمل (خير)، و(شر) على الأصل كقراءة بعضهم[٢] : ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر : ٢٦].

وقول الراجز :

بلال خير الناس وابن الأَخْيِرِ[٣].

قال الصبان في حاشيته[٤]: «قيل التعبير باسم التفضيل أولى من أفعل التفضيل. ليشمل خيرًا، وشرًا؛ لأنهما ليسا على زنة أفعل، وأولى منهما أي من (اسم التفضيل، و(أفعل التفضيل) أفعل الزيادة ليشمل نحو (أجهل)، و(أبخل) مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل».

وأفعل التفضيل هو أحد المشتقات العاملة؛ لأن المشتقات تنقسم إلى عاملة، وغير عاملة، فالعاملة: هي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

(١) البيت من البسيط وهو في ديوان مجنون ليلى (ص١٨٩)، غير أن رواية مجنون ليلى لا شاهد فيها؛ لأنها (أحب) وليست (حب) أي بإثبات الهمزة، وإسقاط الواو من (أحب)، وفي شعر الأخوص (ص١٥٣)، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٥٣). وينظر: الأشموني (٣/ ٨٤)، والتصريح (٣/ ٤٣٤).

(٢) هي قراءة أبي قلابة . ينظر المحتسب، ابن جني (٢/ ٣٤٩).

(٣) البيت من مشطور الرجز، وقد نسبه ابن جني في المحتسب (٢/ ٣٤٩) إلى رؤبة ، ووجدت محقق النسخة التي رجعت لها من المحتسب يقول: لم نعثر عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٥)، والتصريح (٣/ ٤٣٣)، وحاشية الصبان (٣/ ٤٣).

(٤) ينظر حاشية الصبان (٣/ ٤٣).

والمهملة هي: اسما الزمان والمكان، واسم الآلة. وهو اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممنوع من الصرف للزومه الوصفية، ووزن الفعل[1].

ولما وقع اختياري لإحدى مسائل هذا الباب وهي رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر، فإني سأبدأ بمسألة عمل أفعل التفضيل من حيث رفع الفاعل ونصب المفعول به، ونصب الحال، وتعلق الجار والمجرور به.

(١) شرح الأشموني (٣/ ٨٤).

عمل أفعل التفضيل

أفعل التفضيل أحد المشتقات، والمشتقات ضعيفة العمل بطبيعتها، وما يعمل منها يكون ضعيف العمل بل إنه لا يعمل إلا بقيود معينة، ومنها ما لا يعمل أصلًا كاسمي الزمان، والمكان، واسم الآلة.

قال الشيخ خالد الأزهري: بعد أن تحدث عن المرفوع بـ أفعل التعجب أو أفعل التفضيل أو المرفوع باسم فعل غير ماض أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله قال: «فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا أفعل التفضيل فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب، ويرفع الضمير البارز على لغة نحو: مررت برجلٍ أحسن منه أنت»[١].

ومسألة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر هي مدار البحث ولذلك سأتناولها بالتفصيل في مبحث مستقل.

ولا ينصب المفعول به إجماعًا[٢]، وقيل: إنْ أُوِّل بما لا تفضيل فيه جاز أن تنصب المفعول به، وذلك؛ لأنه بهذه الكيفية يكون كاسم الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ومن منع ذلك قال: لأن صورته صورة أفعل التفضيل[٣].

وقال أبو حيان: «وهذا الرأي ضعيف؛ لأنه وإنْ أُوِّل بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعديه كتعديه. وللتراكيب خصوصيات»[٤].

قال ابن مالك: «ولا يُنْصِبُ أفعل التفضيل مفعولًا به، بل يعدى إليه باللام إن كان متعديًا إلى واحد كقولك: زيد أوعى للعلم، وأبذل للمعروف، وإن كان من

(١) التصريح، خالد الأزهري (١/ ٣١٨، ٣١٩).
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية، الرضي (٢/ ١١٤١).
(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (٢/ ١٨٦-١٨٧).
(٤) همع الهوامع، أبو حيان (٣/ ٧٥).

متعدٍ إلى اثنين عُدِّيَ إلى أحدهما باللام، وأضمر ناصب الثاني كقولك: هو أكسى للفقراء الثياب، أي يكسوهم الثياب»[(١)]. لكن مثل هذا التركيب يحتاج أن يثبت سماعه عن العرب؛ لأن كل الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين يمكن أن يصاغ منها أفعل تفضيل، وبالتالي قد ترد تراكيب لم تسمع وربما لم تستعمل.

ولذلك قال أبو حيان: «والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه»[(٢)].

وقال ابن مالك: «فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل نسب العمل لفعل محذوف، وجعل أفعل دليلًا عليه، فمن ذلك قول الشاعر:

فلم أر مثل الحي حيًا مصبَّحًا ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم ... وأضرَبَ مِنَّا بالسيوفِ القوانسا[(٣)]

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. فـ(حيث) هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به، وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم، والتقدير: الله أعلم يعلم مكان جعل رسالته[(٤)]، وأجاز بعضهم أن يكون أعْلَمَ مجردًا عن التفضيل، ويكون هو العامل»[(٥)].

وينصب أفعل التفضيل الحال ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا﴾ [يوسف:٦٤] فإن (حافظًا) حال[(٦)]. وصاحبه (خير) وهو أفعل تفضيل.

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٦٨).

(٢) إرتشاف الضرب، أبو حيان (٥/ ٢٣٣٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو في شرح الكافية (٢/ ١١٤١)، وشرح التسهيل (٣/ ٦٩). وينسب للعباس بن مرداس.

(٤) في النسخة التي رجعت لها (رسالاته)، ووجدت في طبعة أخرى من شرح التسهيل (رسالته) بالإفراد، وهو المناسب للآية فأثبتها.

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٦٩).

(٦) ينظر السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال (٢/ ٤٠١).

ومن ذلك -أيضًا-: (**هذا بسرًا أطيب منه رطبًا**)، وقد تقدم معمول أفعل التفضيل عليه في هذا المثال مع أنه ضعيف في العمل، والذي سوَّغ ذلك هو اطراد هذا المثال، وقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه[١].

(١) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٥٠٦).

مسألة الكحل في الدرس النحوي

مسألة الكحل هي: إحدى المسائل النحوية التي اشتهرت بنسبتها إلى مثالها، وتدور حول رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر؛ لأن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغات العرب ولا يرفع اسمًا ظاهرًا، ولا ضميرًا بارزًا إلا قليلًا [١].

قال ابن مالك:

ورفعه الظاهر نَــزْرٌ ومــتى عاقب فعلا فكثــيرًا ثبتا[٢]

أي أنَّ أفعل التفضيل يرفع الظاهر في نحو: مررت برجل خير منه أبوه، عند جميع العرب كما حكى ذلك سيبويه[٣]، وهو قليل.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى وهي التي يشترط فيها:

أن يلي أفعل التفضيل نفيًا، ويكون مرفوعه مفضَّلًا على نفسه باعتبارين[٤].

ومثل لها بقوله:

كـ لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضلُ من الصِّدِّيقِ[٥]

فـ(أولى) أفعل تفضيل، وقد جاء فاعله اسمًا ظاهرًا هو الفضل.

وقد اشتهرت هذه المسألة بـ (مسألة الكحل) لورود الكحل في أشهر أمثلتها، وتسمية بعض المسائل النحوية بأمثلتها جاء في غير هذه المسألة، فنجد عندهم مثلًا: المسألة المسكية، والمسألة التيمية، والمسألة البسرية، والمسألة الضبية[٦]. وكل هذه المسائل مسماة بمثال ورد فيها، ويبدو أن مسألة الكحل من أشهر هذه المسائل،

(١) ينظر شرح الأشموني، الأشموني (٣/ ١٠٢).

(٢) ألفية ابن مالك، بتحقيق الدكتور سليمان العيوني، (ص١٣١).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٦).

(٤) ينظر توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٩٤٣).

(٥) ألفية ابن مالك، ابن مالك ص (١٣١)، وتوضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٩٤٤).

(٦) المسائل الملقبات في النحو، ابن طولون (٣١، ٤٣، ٦١، ٧٣).

ومثالها المشهور هو قولهم:

(ما رأيت رجلًا أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ).

وقد شاع هذا المثال بين النحويين حتى سُميت المسألة به، وأصبحت تعرف عندهم بـ (مسألة الكحل) - واشتهر عند النحويين الاستشهاد لهذه المسألة بحديث «**ما من أيام أحبُّ إلى الله فيهن العملُ -أو أفضلُ فيهن العملُ- من أيامِ العشر**» [١]. وهذا الحديث فيه روايات بألفاظ مختلفة، وبعضها لا شاهد فيها. ومن هذه الروايات: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر**»[٢].

ولعل سبب شهرة هذه الرواية عند النحويين هو ورودها في كتاب سيبويه[٣]، ثم تداولها النحويون بعد ذلك على اعتبار أن كتاب سيبويه مصدر مهم لمن جاء بعده، وهناك حديث آخر جاء في فضائل عشرة ذي الحجة بالمعنى نفسه. ويختلف في بعض ألفاظه وهو: «**ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر**»[٤]، لكن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال الترمذي بعد أن ذكر هذا الحديث: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس»[٥].

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، تفرد به مسعود بن

(١) مصنف عبدالرزاق، عبدالرزاق الصنعاني (٤/ ٢٨٩). وينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٥٧)، بلفظ: «**ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل من هذه الأيام أيام العشر - فأكثروا فيهن من التكبير والتهليل والتحميد**».

(٢) سنن الترمذي، الترمذي (٣/ ١٣٠).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢) وقد ذكرها بلفظ أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم.

(٤) سنن الترمذي ، الترمذي (٣/ ١٣١).

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

واصل عن النهاس»[١].

وهذا الحديث الأخير لم أقف على من استشهد به لهذه المسألة، ربما لأنهم استغنوا عنه بالرواية المشهورة المتقدمة.

لكنه لو صح إسنادًا، أو ثبت سماعُه ممن هو في زمن الاحتجاج لجاز أن يكون من شواهد هذه المسألة.

وقد جاءت روايات صحيحة في الصحيحين بألفاظ مختلفة تؤيد هذه اللغة، ويحتج بها لهذه المسألة، ومنها:

«**وليس أحدٌ أحبَّ إليه العذرُ من الله**»[٢]. وفي صحيح البخاري : «**ولا أحدَ أحبُّ إليه العذرُ من الله**»[٣].

قال العيني في شرح الحديث: «العذر مرفوع؛ لأنه فاعل أحب»[٤].

قلت : وقوله فاعل أحب – يدل على رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر.

إلا أن هذا يشكل عليه أنه لا يصح وضع الفعل موضع أفعل في هذا الحديث، إذ لا يستقيم المعنى على ذلك. ووضع الفعل موضع أفعل هو أحد ضوابط هذه المسألة كما تقدم.

قال ابن عقيل: «لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أوْ (لا). فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرًا، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا نحو: زيد أفضل من عمرو. ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد، فلا تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه. فترفع (أبوه) بـ (أفضل) إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه»[٥].

(١) العلل المتناهية، ابن الجوزي (٢/ ٧٢).
(٢) صحيح مسلم ، الإمام مسلم (٤/ ٢١١٤)، رقم الحديث ٢٧٦٠.
(٣) صحيح البخاري، الإمام البخاري (٤/ ٣٨٧)، رقم الحديث ٧٤١٦.
(٤) عمدة القاري، العيني (٢/ ٢٠٦).
(٥) شرح ابن عقيل ، ابن عقيل (٢/ ١٧٥) ، وينظر: تضعيف سيبويه لهذه اللغة في الكتاب (٢/ ٣٤).

لكن هذا القول لا يُسلَّم به على عمومه إلا إذا قصد بـ (الضعيف) أو الرداءة عند سيبويه، وغيره القلة، وندرة الاستعمال فهذا له وجه، لأن هناك أحاديث صحيحة جاءت على هذه اللغة، ولا يصلح أن يحل الفعل فيها محل أفعل التفضيل ومع ذلك فهي فصيحة لورودها في أسانيد صحيحة، ومنها: ما روى البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «**ولا أحدَ أحبُّ إليه العذرُ من الله**»(١).

وفي لفظ آخر: «**ولا أحدَ أحبُّ إليه المدحةُ من الله**»(٢).

وفي لفظ : «**ولا شيء أحب إليه المدحُ من الله**»(٣).

قال العيني في شرح هذا الحديث: وقوله المدح مرفوع؛ لأنه فاعل (أحب)، وقال الكرماني: وهو مثل مسألة الكحل(٤).

وجاء في صحيح مسلم : «**ليس أحدٌ أحبَّ إليه المدحُ من الله**»(٥).

وفي لفظ آخر: «**ولا أحدٌ أحبَّ إليه المدحُ من الله**»(٦).

وفي رواية: «**ولا شَخْصَ أحبُّ إليه العذرُ من الله**»(٧).

وكثرة هذه الألفاظ وتنوعها تدل على صحة هذه اللغة، وفصاحتها، وتردّ على من وصفها بالضعف والرداءة. فهي صحيحة، وفصيحة في الاستعمال، وإن لم يصح فيها أن يحل الفعل محل أفعل التفضيل. وقد قال عباس حسن(٨):«وقد يرفع الاسم الظاهر قياسًا، إذا صح أن يحل محل أفعل التفضيل فعل بمعناه من غير فساد في

(١) صحيح البخاري، الإمام البخاري (٤/ ٣٨٧)، رقم الحديث (٧٤١٦).
(٢) المصدر السابق، نفس الكتاب والباب والصفحة ورقم الحديث.
(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٢٩)، رقم الحديث ٤٦٣٤.
(٤) عمدة القاري، العيني (٢٠/ ٢٠٦).
(٥) صحيح مسلم، الإمام مسلم (٤/ ٢١١٣)، رقم الحديث (٢٧٦٠).
(٦) المصدر السابق، ورقم الحديث (٤/ ٢١١٤).
(٧) المصدر السابق، كتاب اللعان، (٢/ ١١٣٦)، رقم الحديث (١٤٩٩).
(٨) كان استاذًا بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ورئيس قسم النحو والصرف والعروض فيها، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. توفي سنة ١٣٩٨هـ.

المعنى، أو في تركيب الأسلوب، فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادرًا، لا يحسن القياس عليه»[١].

قلت: وهذا هو الأقرب للصواب، لأن بعض الأمثلة كما تقدم لا يصح فيها وضع الفعل موضع أفعل، ولا يحسن رفعها على غير الفاعلية، فكان لا بد من الجمع بين الأمرين على هذا النحو.

وللمسألة شواهد في كلام العرب من شعر ونثر.

فأما من الشعر فمن ذلك قول الشاعر:

أقـلَّ بـه ركـبٌ أتوه تئيـةً وأخوفَ إلا ما وقى اللهُ ساريا[٢]

حيث رفع (ركب) بـ أفعل التفضيل (أقل).

قال سيبويه: «وإنما أراد أقل به الركب تئيه منهم به، ولكنه حذف ذلك استخفافًا كما تقول: أنت الأفضل، ولا تقول من أحد»[٣]. ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

ما رأيت امرًا أحبَّ إليه البـــ ـذل منه إليك يا ابن سنان[٤]

وهذا التركيب لم يقع في التنزيل[٥].

وأما من النثر فهناك أمثلة كثيرة منها: مثال المسألة المشهور «ما رأيت أحدًا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد».

ومنها: ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: «ما رأيت رجلًا أَبْغَضَ إليه الشرُّ منه إليه»[٦].

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن (٣/ ٣٠٤).

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٣٣)- والأصول لابن السراج (٢/ ٣٠)، وشرح ابن عقيل (٢/ ١٧٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٢٨) وهو الشاهد رقم (٦٢٨).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣).

(٤) البيت من الخفيف، وهو من شواهد ابن هشام في القطر (ص٣١٥)، وكذلك في شرح الشذور (ص٤٢١) والهمع (٣/ ٧٤).

(٥) شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص٤٢٢).

(٦) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣١).

شروط عمل أفعل التفضيل في مسألة الكحل

مع أن ضابط هذه المسألة: أن يلي أفعل التفضيل نفي إلا أن من النحويين من توسع في ذلك فجعل النهي كالنفي، وكذلك الاستفهام .

قال ابن مالك:

«ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بـ(أفعل التفضيل) إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي، أو استفهام فيه معنى النفي كقولك:

لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك.

وهل في الناس رجل أحق به الحمدُ[١] منه بمحسن لا يمن بمنه[٢].

ففي المثال الأول (لا) ناهية، وقد رفع أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا هو (الخير)، وفي المثال الثاني سُبقت الجملة بـ (هل) الاستفهامية ورفع أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا هو (الحمد).

وقال ابن هشام في شرح القطر:

«وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك: هل رأيت رجلًا أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيد؟، أو نهي نحو: لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك»[٣].

(١) عند ابن مالك في شرح التسهيل (الحمد لله)، وقد رأيت بعض من نقل عنه لا يذكر لفظ الجلالة؛ لأن السياق لا يستلزم ذكره فلم أذكره في هذا الموضع.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٦٨).

(٣) ينظر: (ص٣١٥).

تعليل رفع أفعل للاسم الظاهر

ذكر النحويون تعليلين لرفع أفعل التفضيل للفاعل الظاهر كما في مسألة الكحل، وما جاء على غرارها من الأمثلة التي لا يستقيم توجيهها إلا على القول بأن أفعل التفضيل رفع الاسم الظاهر، ومن ذلك:

١- أن أفعل يعاقبه الفعل فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاده أفعل التفضيل.

قال ابن مالك:

«فتَنَزَّلَ ارتفاع الظاهر بـ (أفعل) هنا لوقوعه موقع فِعْل منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضي؛ لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل»[(١)].

٢- قال الجمهور: إنه لو لم يرفع الظاهر وَرُفِع إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل، أو خبره الكحل تقدم عليه لزم منه أمر ممتنع، وهو الفصل بين (أفعل) ومعموله بأجنبي منه[(٢)].

وعند سيبويه أن أفعل التفضيل يرفع الفاعل الظاهر في غير ما ذكر على لغة ضعيفة لبعض العرب، وذلك نحو: مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه[(٣)].

(١) الكافية الشافية، الرضي (٢/ ١١٤١).

(٢) المسائل الملقبات في النحو، ابن طولون (ص٩٦، ٩٧).

(٣) الكتاب، لسيبويه (٢/ ٣٤).

صور مسألة الكحل في الاستعمال النحوي

ويأتي هذا التركيب على عدة صور، وكلها لا تخرج عن أصل المسألة وهي على النحو التالي:

١- أن يقع الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل بين ضميرين أولهما للموصوف بأفعل التفضيل وهو الهاء في كلمة (عينه) في المثال المشهور، والثاني يكون للظاهر وهو الهاء في (منه) فيكون المفضول مذكورًا.. وهذه هي الصورة الأولى. وهذا التركيب هو الأصل في المسألة.

٢- أن يحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به نحو: (ما رأيت رجلًا أحسن الكحل منه في عين زيد) والمقدر كالملفوظ.

٣- أن يحذف الضمير الثاني العائد إلى الكحل، فيكون المفضول مقدرًا، وتدخل (من) الجارة للمفضول إما على الاسم الظاهر، وهو الكحل، أو تدخل على محله، أي محل الكحل وهو العين، أو تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد.

٤- وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء، نحو ما رأيت كـ (عين) زيد أحسن فيها الكحل.

والحاصل أن هذه المسألة تأتي على عدة صور، فتارة يكون الضميران مذكورين، وتارة يكونان محذوفين، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر، وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف، وبالعكس[(١)].

هذه هي الصور التي يرد عليها هذا التركيب، وفي جميعها أفعل التفضيل يرفع اسمًا ظاهرًا.

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري (٣/ ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩).

الخاتمة

وخلاصة ما وصلت إليه بعد دراسة هذه المسألة والتنقيب عنها في كتب النحويين، فقد خلصت بالآتي:

١- أن هذا الأسلوب فصيح الاستعمال. وذلك لوروده في أحاديث صحيحة، كما مر.

٢- أن هذه المسألة إحدى المسائل الملقبة في النحو، وهي من أكثرها شهرة بعد المسألة الزنبورية.

٣- شاهد المسألة الأول الذي قلما يتحدث أحد عنها إلا ويذكره هو الحديث المشهور: «**ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل** ...».

وهذا الحديث له عدة روايات بألفاظ مختلفة منها الصحيحة، والضعيفة، وله رواية صحيحة مشهورة، ولكن لا شاهد فيها. وهذه الرواية هي: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر**»[(١)].

٤- هناك أحاديث أُخر جاءت في الصحيحين تؤيد هذا الاستعمال اللغوي كما مر.

٥- أن ضابط وضع الفعل محل أفعل لا يطرد في المسألة فقد يتخلف ويصح التركيب وإن كان هو الأكثر شيوعًا.

٦- أن تسمية المسألة باسم مثالها . ربما سببه استحسان الناس للكحل في العين، فحفظ هذا المثال واشتهرت به المسألة كغيرها من المسائل الملقبة.

هذا ما توصلت إليه في هذا البحث المتواضع، أسأل الله أن ينفع به، إنه على كل شيء قدير. كما لا يفوتني أن أشكر كل من أفادني في هذا العمل سواءً بالمشورة، أو التصحيح، أو التوجيه أو غير ذلك من الوسائل المعينة.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) سنن الترمذي، الترمذي (٣/ ١٣٠).

فهرس المصادر والمراجع

١- **إرتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبدالتواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٢- **الأصول في النحو**، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٣- **التصريح بمضمون التوضيح**، خالد الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر، تحقيق ودراسة: د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٣هـ.

٤- **توضيح المقاصد والمسالك**،المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. تحقيق: عبدالرحمن بن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

٥- **الجامع الصحيح**، الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق وتخريج وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٦- **حاشية الصبان**، الصبان، محمد بن علي، د. ط، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية.

٧- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، البغدادي، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي.

٨- **الخلاصة في النحو**، ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله، تحقيق: سليمان بن عبدالعزيز العيوني، ط١، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٢هـ.

٩- **ديوان مجنون ليلى**، قيس بن الملوح. قدم له، وضبطه وشرحه، ووضع فهارسه: د. صلاح الدين الهواري، ط١، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٥م.

١٠- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، فجال، محمود بن فجال. ط٢، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٧هـ.

١١- **شرح ابن عقيل**، ابن عقيل، بهاء الدين، عبدالله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٨هـ.

١٢- **شرح التسهيل**، ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون. ط١، (د.م). هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ.

١٣- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاري. عبدالله بن يوسف. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. (د.ط)، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ.

١٤- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك. تحقيق: د.عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

١٥- **شعر الأخوص الأنصاري**،الأخوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، د.ط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٦- **صحيح البخاري**، الإمام البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين. د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

١٧- **صحيح مسلم**، الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط١، القاهرة. دار الحديث، ١٤١٢هـ.

١٨- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري، د.ط، لاهور، إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد.

١٩- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، العيني، أبو محمـــد محمود بن أحمد، (د.ط). (د.م). دار الفكر.

٢٠- **قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت. المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ.

٢١- **الكتاب**، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط١، بيروت، دار الجيل.

٢٢- **الكتاب المصنف**، ابن أبي شيبة،أبو بكر عبدالله بن محمد. تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط١، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٢٣- **كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر**، ابن الصائغ، محمد بن عبدالرحمن الحنفي. تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر، ط١، (د.م)، مطبعة حسان، ١٤٠٥هـ.

٢٤_ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٢٥ـ **المسائل الملقبات في علم النحو**، ابن طولون، محمد بن طولون الدمشقي، تحقيق: د.عبدالفتاح سليم، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٨هـ.

٢٦ـ **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، بهاء الدين ابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ.

٢٧- **المصنف**، عبدالرزاق الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري. تحقيق: أيمن نصر الدين الأزهري. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤٢١هـ.

٢٨ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.

٢٩ـ **منهج السالك**، الأشموني أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى. تحقيق: د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، (د.ط)، (د.م)، المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٠ـ **النحو الوافي**، عباس حسن، ط١، بيروت: لبنان، ١٤٢٨هـ.

٣١ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٤٨٤
المقدمة	٤٨٥
صيغة اسم التفضيل الأصلية	٤٨٧
عمل أفعل التفضيل	٤٨٩
مسألة الكحل في الدرس النحوي	٤٩٢
شروط عمل أفعل التفضيل في مسألة الكحل	٤٩٧
تعليل رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر	٤٩٨
صور مسألة الكحل في الاستعمال النحوي	٤٩٩
الخاتمة	٥٠٠
فهرس المصادر والمراجع	٥٠١